وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري
رئيس مجلس الإدارة

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

" شركة إنشاء للمقاولات العامة "

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (١٤٥١ /٢٠٢٢/٢٠٢٣) المؤرخ في ١٩ /٢ /٢٠٢٣ بمبلغ ٣,٤٩٠,٠٠٠جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليون اربعمائة وتسعون الف جنيها لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية " إسناد اعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع(العين السخنة - مطروح) لتنفيذ اعمال الجسر الترابى (قطاع العلمين - فوكه) المسافة من الكم ٤٥٧,٦٠٠ الى الكم ٤٥٨,٨٠٠ بطول ١,٢ كم اتجاة النجيلة على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى " للمنطقة الخامسة – غرب الدلتا " الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم الموقع للشركة فورا .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

التوقيع ( )

عميد / أبو بكر أحمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية والإدارية

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري
قطاع شئون الإدارة

عقد مقاولة

الموضوع : إسناد اعمال الجسر الترابي والأعمال الصامية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - مطروح) لتنفيذ اعمال الجسر الترابي (قطاع العلمين - لوكه) المسافة من الكم ٤٥٧,٦٠٠ الي الكم ٤٥٨,٨٠٠ بطول ١,٢ كم اتجاة النجيلة (بالأمر المباشر) .

رقم العقد: ١٤٥١ /٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ .

أنه في يوم الاحد الموافق ١٩ / ٢ / ٢٠٢٣ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفي

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " شركة إنشاء للمقاولات العامة "

ويمثلها السيد الأستاذ / ايمن محمد محمود رضوان

بصفته / مدير وشريك .

رقم قومي / ٢٨٧٠٧٢٦٠٢٠٠٧٣١

بطاقة ضريبية / ٥١٩-٠٢٦-٠٠٤

مأمورية ضرائب / العامرية .

سجل تجاري رقم / ٢٥٥٧٢

ومقرها / عقار ٣ شارع موبيلكاس الكيلو ٥و١٩ ابو يوسف .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

شركة انشاء للمقاولات العامة
أيمن محمد محمود رضوان وشريكه
ب. ض ٥١٩ / ٢٦ / ٠٠٤
س. ت : ٢٥٥٧٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

التمهيد

بناءا على موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٦ بالتأييد إعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع(العين السخنة – مطروح) التأييد إعمال الجسر الترابي (قطاع العلمين – فوكه) المسافة من الكم ١٥٧,٦٠٠ الي الكم ١٥٨,٨٠٠ بطول ١,٢ كم إتجاه النجيلة وطريق الإتفاق المباشر مع " شركة إنشاء للمقاولات العامة بالكلفة التقديرية ٣,٤٩٠,٠٠٠جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليون اربعمائة وتسعون الف جنيها لا غير) حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ٣,٤٩٠,٠٠٠جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليون اربعمائة وتسعون الف جنيها لا غير) شاملة الضريبة ،ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الأتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ودراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني ومكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ إعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع(العين السخنة – مطروح) لتنفيذ إعمال الجسر الترابي (قطاع العلمين – فوكه) المسافة من الكم ١٥٧,٦٠٠ الي الكم ١٥٨,٨٠٠ بطول ١,٢ كم إتجاه النجيلة .(بالأمر المباشر) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ٣,٤٩٠,٠٠٠جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليون اربعمائة وتسعون الف جنيها لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " **شركة إنشاء للمقاولات العامة**" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا.

شركة إنشاء للمقاولات العامة
ايمن محمد محمود الأنوار وشريكه
٥١٩ / ٢٦
٢٥٥٧٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 538gulf230150001 بمبلغ وقدره ١٧٤،٥٠٠جنيه(فقط وقدره مائة اربعة وسبعون الف خمسمائة جنيها لا غير) صادر من بنك مصر فرع البيطاش بتاريخ ١٥ / ١ /٢٠٢٣ وساري حتى ١٢ / ١ /٢٠٢٤ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقي منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقي منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالا لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخري أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

شركة إنشاء للمقاولات العامة
أيمن محمد محفوظ وشريكه
س.ت ٥١٩ / ٣٦
٢٥٥٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ،كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص أخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ،وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثاني

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الثانى عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف آي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدني مسئولية علي الطرف الأول .

شركة إنشاء للمقاولات العامة
أيمن محمد مصطفى رضوان وشركاه
ب.ص: ٥١٤
س.ت: ٣٥٤٧٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدي الاتهوالتبع المسئولية القانونية كاملة علي الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة.

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الأخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند التاسع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لايجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثانى الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ،وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادى والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

شركة إنشاء للمقاولات العامة
أيمن محمد محمود رضوان
ب.ض :
س.ت :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الثانى والعشرون

يلتـزم الطـرف الثـاني بضـمان الأعمـال موضـوع هـذا العقـد وحسـن تنفيـذها علـي الوجـه الأكمـل لمـدة سـنة واحـدة لجميـع الأعمـال تبـدأ مـن تـاريخ الإسـتلام الإبتـدائي للأعمـال وحتي الإستلام النهائي .وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة٢٠١٨بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون أخر ، ويكون مسئولا عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقا لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته .

البند الثالث والعشرون

تخـتص محكمـة القضـاء الإداري بمجلـس الدولـة بنظـر كافـة المنازعـات التـي قـد تنشـأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهما علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الخامس والعشرون

يحـتفظ الطـرف الثـاني بحقـه فـي صـرف فـروق الزيـادة التـي تطـرأ علـي أسـعار المـواد (الأسـمنت – الحديـد – السـولار) وفقـا للمعـاملات المحـددة فـي عطائـه لتلـك البنـود وفقـا لمـا جـاء بالمـادة رقـم (٤٧) مـن قـانون تنظـيم التعاقـدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقا للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند السادس والعشرون

حرر هـذا العقـد مـن ثـلاث نسـخ تسـلم الطـرف الثـاني نسـخه منهـا ، واحـتفظ الطـرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطـــرف الأول	الطـــرف الثانى
الهيئة العامة للطرق والكبارى	شركة إنشاء للمقاولات العامة
التوقيع ( )	التوقيع ( )
لواء مهندس / حسام الدين مصطفي	السيد/ ايمن محمد محمود رضوان
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري	مدير وشريك

شركة إنشاء للمقاولات العامة
ايمن محمد محمود رضوان وشريكه
ب. ض. ٤ / ٣٦ / ٥١٩
ت : ٢٥٥٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اعمال الجسر الترابى لمشروع القطار الكهربائى السريع
قطاع العلمين / فوكة
فى المسافة من كم ٦٠٠ +٤٥٧ الى كم ٨٠٠ +٤٥٨ بطول ١,٢كم (اتجاه النجيلة)

بيان الأعمال	الوحدة	الكمية	سعر الفئة	الاجمالى
طبقات الاساس				
بالمتر المكعب اعمال توريد و فرش طبقة تاسيس (Prepared Subgrade) من الأحجار الصلبة المتدرجة ناتج تكسير الكسارات و المطابقة للمواصفات واقصي حجم للحبيبات ١٠٠مم والاتزيد نسبة المار من منخل ٢٠٠ عن ١٢٪ والتدرج الوارد بالاشتراطات الخاصة بالمشروع لا تقل نسبة تحمل كاليفورنيا عن٢٥ ٪ والاتزيد نسبة الفاقد بجهاز لوس انجلوس عن ٣٠٪ والا يزيد الامتصاص عن ١٥٪ و الا يقل معامل المرونه (E٧٢) من تجربة لوح التحميل عن ٨٠ ميجابسكال و يتم فردها على طبقتين باستخدام آلات التسوية الحديثة على ان لا يزيد سمك الطبقة بعد تمام الدمك عن ٢٥ سم و رشها بالمياة الاصولية للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة و الدمك الجيد للهراسات للوصول الى اقصى كثافة جافة قصوى (لا تقل عن ٩٥٪) من الكثافة المعملية و الفئة تشمل اجراء التجارب المعملية و الحقلية و يتم التنفيذ طبقاً لاصول الصناعة و الرسومات التفصيلية المعتمدة و البند بجميع مشتملاته طبقا للمواصفات الفنية للمشروع و تقرير الاستشارى و تعليمات المهندس المشرف. - مسافة النقل لاتقل عن ٢٠كم. - يتم احتساب علاوة ١,٢جنيه لكل ١كم بالزيادة او النقصان. - االسعر يشمل قيمة المواد المحجرية طبقا لافادة المنطقة بهذا القطاع (٦) من الكم ٣٩٥ الى الكم ٥٠٤	م٣	٧٥٠٥,٣٨	٢٧٨	٢٠٨٦٤٩٥
علاوة مسافة النقل ١٥٥كم	م٣	٧٥٠٥,٣٨	١٦٢	١٢١٥٨٧١
علاوة تحصيل رسوم الكارتة والموازين طبقا للائحة الشركة الوطنية	م٣	٧٥٠٥,٣٨	٢٥	١٨٧٦٣٤

٢,٤٩٠١ جنيه

شركة إنشاء للمقاولات العامة
ايمن محمد محمود رضوان وشريكه
س.ت: ٥١٩/٢٦/ب

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner
CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ